

لبنان تعترف بالاتجار في البشر

سيغما هدى

قام المقرر الخاص المعني بجوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، بزيارة لبنان مؤخرًا، وعلى عكس الدول العربية الأخرى فقد قام لبنان بالتصديق على بروتوكول باليرمو،

ويتغاضى المسؤولون عن القيود المفروضة على الحركة ويتجاهلون الحالات المتكررة للتعدي بالضرب على الخادمت.

ولا يحاول أي منهم مقاضاة أرباب العمل على حرمان الخادمت من الحرية، ومنع الأجور عنهن، وحتى الاعتداء الجنسي عليهن لا يفضي إلى الإدانة.

وغالبا ما ينجح أرباب العمل المتورطون في الانتهاكات والاستغلال في التقدم بإدعاءات ليس لها أساس من الصحة بقيام الخادمت الهاربات بالسرقة، وبعد إدانة تلك الخادمت بالسرقة والتواجد غير القانوني في لبنان، ربما ينتظرن شهرا حتى تُقدم إحدى المنظمات غير الحكومية أو إحدى الجهات المحلية على مساعدتهن في العودة إلى أوطانهن.

وتعتبر قضية الاتجار في الأشخاص مشكلة هامة في لبنان حيث أنها تؤثر بشكل خاص على النساء الأجنيات اللاتي يعملن خادمت في المنازل وأولئك الأجنيات اللاتي يعملن في صناعة الجنس. وتعتبر ظاهرة الاتجار في الأطفال اللبنانيين والأطفال الأجانب لأغراض التسول في الشوارع والاستغلال الجنسي هي مشاكل أصغر من ناحية الكم وأقل خطورة.

ويسافر عدد كبير من المهاجرات إلى لبنان للعمل كخادمت في المنازل، وتقدر المنظمات غير الحكومية أن هناك ما بين 120 ألف و 200 ألف من المهاجرين العاملين في المنازل في دولة يبلغ تعدادها السكاني أربعة ملايين نسمة فقط، وأكبر هذه المجموعات تأتي من سريلانكا وتليها الفلبينيات والأثيوبيات، وتخفق الحكومة في ممارسة الجهد اللازم لحمايتهن من الاستغلال والإساءة.

تقوم السلطات بمصادرة جوازات السفر عند الوصول وتسليمها لأصحاب العمل الذين يحتفظون بها بدورهم لضمان «استثمارها» لمبالغ تتراوح بين 1000 و 2000 دولار أمريكي لسداد تكلفة الوكالة وأجرة السفر الجوي.

وبدون حيازة جوازات السفر، تتعرض النساء للاعتقال والإدانة الجنائية لكونهن مهاجرات بدون وثائق ثبوتية ومن ثم يتعرضن للترحيل.

وتوقع النساء عموما على عقد قبيل سفرهن إلى لبنان، ولكن عند الوصول يبدن أنهم مجبرات على توقيع عقد آخر براتب أقل بكثير، ويكون هذا العقد هو الشكل القانوني الصحيح في لبنان بالرغم أنه تم في موقف يتسم بالخداع والإكراه.

ولا يسمح للخادمت بتغيير أرباب عملهن أثناء فترة إقامتهن.

وُستثنى تلك الخادمت من الحماية التي يقدمها قانون العمل في البلاد، وأحكامه التي تتعلق بعدد ساعات العمل والإجازات.

وتستغل الجماعات المنظمة من الراشدين أطفال الشوارع والأطفال الآخرين القادمين من المجتمعات المهمشة ليعملوا كمتسولين ويستولون على حصة كبيرة من دخلهم. ويجب اعتبار هؤلاء الأطفال كأطفال متاجر بهم داخليا بعد أن يتم نقلهم من مناطق الحماية إلى مناطق الضعف.

ويفتقر موظفو إنفاذ القانون والموظفون الحكوميون للفهم الواضح لمفهوم الاتجار في البشر لذلك فهم يخفقون في التقريب بينه وبين تهريب المهاجرين عبر الحدود، ويغفلون عن حقيقة أنه يمكن الاتجار بالأشخاص بالرغم من حصولهم على تأشيرات سفر سارية المفعول.

إن دعوة لبنان لي لترأس البعثة يعتبر أمرا مشجعا بالإضافة إلى الدلائل المؤخرة على الاعتراف عال الشأن للحكومة لضرورة الانتباه لقضية الاتجار في البشر. ولكن يجب على التزام الحكومة بمخاطبة موقف الاتجار أن يترجم إلى الإصلاحات المؤسساتية القانونية الضرورية، وتوصياتي الرئيسية هي:

■ يجب على الحكومة أن تعزز التعاون القومي والدولي وأن تتبنى الإصلاحات القانونية لتجريم كل أشكال الاتجار وأن تعزز قوانين العمل وتحدد الأشخاص المتاجر بهم وتحميهم وأن تعيدهم إلى أوطانهم بأمان.

■ يجب على الدول المرسله أن تقدم حماية قنصلية ناجعة لمواطنيها في لبنان ويفضل أن يتم ذلك على أساس الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالهجرة المبرمة مع لبنان.

■ يجب على المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والإعلام ونقابات العمال والمجتمع الدولي أن يتحدوا مواقف التمييز التي تساهم في استغلال العمال المهاجرين والنساء الأجنيات في صناعة الجنس واستغلال أطفال الشوارع.

منذ شهر أكتوبر 2004، تقلدت سيغما

هدى، وهي محامية بنغلادشية، منصب

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بجوانب

حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص،

لاسيميا النساء والأطفال، البريد الإلكتروني:

sigmahuda@gmail.com. وتم

نشر تقريرها حول بعثتها إلى لبنان في فبراير

2006، ويمكنكم الاطلاع عليه على الموقع

الدولة وهن أشد عرضة للاستغلال.